

ثقافات المال

آدم تيكيل

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

لفترة من الزمن خلال ثمانينيات القرن العشرين ، نشرت مجلة "نيو ريبابليك" الليبرالية الأميركية سلسلة من المقالات تحت عنوان "ثقافة المال" . وبطريقة غير تقليدية ، رسم هذا العمود مسار تحول الممول المتخيل من المصرفي المحافظ الذي يرتدي بدلة رصينة إلى التاجر الوقح الذي يرتدي حمالة حمراء . كان هذا هو عصر إيفان بوسكي ، ساحر السوق الذي تم الكشف عنه لاحقاً بسبب تعامله باستخدام معلومات داخلية سرية ، وجوردون جيكو ، نظيره الخيالي في فيلم "ول ستريت" . كان ذلك أيضاً عصرًا حيث كانت الحكومات تكتسح الإبداعات التنظيمية التي تم تشكيلها في أنقاض الكارثة المالية في ثلاثينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة والبيئة الاجتماعية المريحة في مدينة لندن . إذا كان التمويل قد بلغ مكانة محورية في الخيال الشعبي ، فإن هذا يعكس ظهوره (أو إعادة ظهوره) في قلب الاقتصاديين الأميركيين والبريطانيين وتحوله التنظيمي . ولكن في الواقع ، أصبحت ثقافة المال أكثر انتشاراً في هذه الأثناء . فمع تقدم أسواق الأسهم الأميركية بقوة خلال تسعينيات القرن العشرين ، انتشرت القنوات التلفزيونية المخصصة لرسم تفاصيل التغيرات في الأسعار وتقديم نصائح مهدئة بشأن الأسهم ؛ ونمت ملكية الأفراد للأسهم (سواء بشكل مباشر أو من خلال صناديق التقاعد والصناديق المشتركة) على نطاق واسع في مختلف البلدان الغربية (كلارك، 2000) ؛ وأنشأت شركات الوساطة فروعاً عبر الهاتف ثم الإنترنت للأفراد الذين يتاجرون من منازلهم ؛ وبدأت الحكومات أكثر اهتماماً برودود أفعال "الأسواق" تجاه سياساتها الاقتصادية من اهتمامها برودود أفعال ناخبها .

ولكن على الرغم من تأثيرها الشامل على الحياة الاجتماعية في البلدان الرأسمالية ، فإن ثقافة المال كانت ذات أهمية هامشية لعلماء الاجتماع بخلاف خبراء الاقتصاد . ذلك أن المال والتمويل من الأمور الصعبة والمملة والتقنية للغاية بالنسبة لغير خبراء الاقتصاد . وهناك مصدر آخر أكثر ثراءً من الناحية السياقية للكتابة عن المال يتمثل في العدد الهائل من التقارير الشعبية عن المؤسسات المالية الفردية أو الأحداث ، والتي يكتبها عادة الصحفيون والممولون السابقون والحاليون . ولا يتمتع هؤلاء الكتاب بقدرة لا مثيل لها على الوصول إلى أهدافهم البحثية فحسب (فالأشخاص المنخرطون في التمويل من المضاربين في البورصة إلى الرئيس التنفيذي أكثر سعادة بالتحدث إلى صحيفة فاينانشال تايمز أو وول ستريت جورنال مقارنة ببعض الأكاديميين المجهولين) ، بل إنهم غالباً ما يطورون شعوراً بديهيًا بديناميكيات جزء من الصناعة . على سبيل المثال ، تستحضر ذكريات مايكل لويس المكتوبة بشكل جميل عن الحياة في شركة سالومون براذرز في وول ستريت في الثمانينيات ثقافة ذلك الوقت وتفضل الكثير لكشف السياسات الجنسانية للتجار الماليين بقدر ما تفعل الروايات الدقيقة من الناحية النظرية من قبل علماء الاجتماع الذين يعتمدون (حتمًا) على الإثنوغرافيا والمقابلات (أبولافيا، 1996؛ ماكديول، 1997). وبالمثل ، في حين كان انهيار بنك بارينجز موضوعاً للعديد من التحليلات (فاي، 1996؛ ليسون، 1996؛ تيكيل، 1996؛ 2001)، فإن الرواية النهائية للأحداث كتبها صحفيان من فاينانشال تايمز (جابر ودينتون، 1996) استعانوا بالتقارير الرسمية عن القضية والمناقشات المكثفة مع جميع المشاركين الرئيسيين تقريباً .

وبناءً على كل ما سبق ، فقد نجح علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع والجغرافيين في إنتاج مجموعة من المناهج القوية من الناحية النظرية والغنية بالمفاهيم والتي تعمل على تطوير جغرافية اقتصادية

ثقافية مميزة عن المال والتمويل . ويرفض هذا النهج الثنائية الضمنية التي ترى تحليلياً أن المجالين الثقافي والاقتصادي ساحتان متميزتان . وبدلاً من التركيز على التمويل كونه كياناً اقتصادياً بحثاً ، يستكشف التحليل المتأثر بثقافة الطرق التي تتفاعل بها المؤسسات والخطابات والتمثيلات والرموز مع العمليات والأشكال الأكثر مادية في إنتاج وإعادة إنتاج المال والتمويل . وكما يقول ميتشل ، الذي تظل جغرافيته الثقافية مادية إلى حد كبير، فإن **"الجغرافيا الثقافية هي على وجه التحديد دراسة لكيفية تقاطع العلاقات الاجتماعية الخاصة مع العمليات الأكثر عمومية ، وهي دراسة تستند إلى إنتاج وإعادة إنتاج الأماكن والمساحات والمقاييس الفعلية والهيكل الاجتماعية التي تعطي هذه الأماكن والمساحات والمقاييس معنى"** (2000: 294). وبالتالي، فإن **الجغرافيا الثقافية للمال** تدرس العمليات والممارسات التي تشكل المال والتمويل وتستكشف التشابك بين السرد والممارسة المادية .

يستكشف هذا الفصل ثقافة التمويل بثلاث طرق : أولاً ، كيف يتم تشكيل المال ثقافياً واقتصادياً؛ وثانياً، كيف يتم تشكيل الصناعة المالية مكانياً وثقافياً؛ وثالثاً، كيف يمثل التمويل مشروعاً سياسياً وثقافياً واقتصادياً . وفي ضوء ذلك ، يختتم الفصل بإعادة تقييم إمكانات العمل الأخير من داخل مدرسة التنظيم للوفاء بوعده السابق المتمثل في **دمج التحليل الاقتصادي مع فهم أكثر قوة للتغير الثقافي** .

الجغرافيا الثقافية للمال على الرغم من أن المال يحتل مكانة غير صحية ومنتشرة في المجتمعات الغربية ، فإن طبيعته تظل غريبة ومتعددة الأوجه . فهو في الوقت نفسه **حاوية للقيمة** ؛ وشكل عالمي للقياس ؛ و**وسيلة للتبادل** (أي **أنه السلعة التي يتبادل بها الفاعلون سلعة أخرى** ، مما يلغي الحاجة إلى المقايضة)؛ و**مخزن للقيمة** (أي أنه يسمح للفاعلين بالاحتفاظ بالقيمة التي تم إنشاؤها في وقت ومكان واحد إلى أجل غير مسمى). كما أنه متغير: لا يوجد مال دولي واحد ولكن هناك وفرة من العملات الوطنية ، مما يعني أنه على الرغم من كل صفاته المطلقة ، فإن **المال نسبي والقيمة المخزنة والمتبادلة يمكن "تخفيض قيمتها" وفقدانها** (هارفي، 1982؛ سوينجيدو، 1996). وعلاوة على ذلك ، يوضح ألتفاتير (1993) **أنه من الممكن فقط فهم المال عندما يكون في حركة ، أي في عمليات مستمرة من التداول والتحول** .

على الرغم من أن رون مارتن (1999) يزعم أن ألفريد فيبر كان ينوي كتابة ملحق لمجلده عن الموقع الصناعي ، والذي كان من شأنه أن يضع المال على قدم المساواة مع الصناعة ، فإن أول معالجة جادة للمال والتمويل في إطار الجغرافيا جاءت بقوة من تقاليد الاقتصاد السياسي . فقد لاحظ ماركس ، بعد كل شيء ، أنه على الرغم من أن **المال كان وحدة أساسية في المجتمعات ما قبل الرأسمالية** ، فإن تراكم القيمة من خلال شكل **المال يكمن في قلب الرأسمالية** . وكما قال فاين ولافايستاس في ترجمتهما المخصصة لتحليل ماركس : "كان المال يستطيع التغلغل في المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، والحفاظ على موقف هامشي داخلها ، ولكنه كان يستطيع أيضاً ممارسة تأثيرات تخريبية ومعادية على العلاقات الأساسية للإنتاج الرأسمالي . وعلى النقيض من ذلك ، فإن **الرأسمالية هي مجتمع يقوم على خلق القيمة** (والقيمة الزائدة)، الأمر الذي يجعل **دور الأسواق والمال أساسياً لإعادة إنتاج الرأسمالية** (2000: 367). ولذلك ، ففي إعادة فحصه الجوهري لكتاب رأس المال لماركس ، يبين هارفي (1982) الطرق التي يخلق بها المال ويحول الفضاء الجغرافي . **فكونه سلعة ، يحجب المال العلاقات الاجتماعية التي تشكل أساس وجوده ، ويسمح للأنشطة المنفصلة عن الزمان والمكان بالارتباط ببعضها البعض ، الأمر الذي يساهم في تجانس الفضاءات الاقتصادية** (ليشون، 1996).

وإذا كان المال يسمح عموماً بربط الزمان والمكان ، فقد ظهرت خلال السنوات الثلاثين الماضية أشكالاً جديدة من المال تثير أسئلة نظرية وتجريبية مهمة حول طبيعة المال نفسه ، وقد أربكت التحليلات الماركسية . وهنا ، أركز على شكلين مختلفين للغاية من المال لتوضيح ذلك : المشتقات المالية الدولية وخطط

العملة المحلية . في كل حالة ، من الممكن بناء عقلانية اقتصادية لوجودها : **المشتقات المالية** تمنح الشركات درجة من اليقين في البيئات الاقتصادية المتقلبة ، في حين تسمح **أنظمة العملة المحلية** للأفراد بالانخراط في المعاملات الاقتصادية مع تجاوز الاقتصاد الرسمي . ومع ذلك ، فإن هذه العقلانيات الاقتصادية لها تأثير محدود على العمليات المعنية . بدلاً من ذلك ، من المهم أيضاً استكشاف كيفية تشكيل العلاقات الاقتصادية وتحويلها بالإشارة إلى الممارسات الجغرافية والثقافية والسياسية ، والعكس صحيح . بالنسبة للمال الدولي والمحلي ، فإن التحليل الحساس ثقافياً يقوض التحديد الاقتصادي (مهما كانت الحالة نهائية) ويوضح **أن الثقافة تؤثر على المال على جميع المقاييس المكانية ، من الأكثر دولية إلى المحلية للغاية.**

شهدت أوائل سبعينيات القرن العشرين نهاية نظام دولي - يُعرف بنظام بريتون وودز - حيث كانت أسعار الصرف ثابتة إلى حد كبير مقابل بعضها البعض وكانت أسعار الفائدة مستقرة نسبياً (Altwater ، 1993 ، Bordo ، Eichengreen ، 1993 ، Leyshon ، Tickell ، 1994 ، Walter ، 1992) وفي الوقت نفسه الذي حدث فيه انهيار الفورية (Aglietta 1979) ، واجهت الاقتصاديات الغربية ضغوطاً تضخمية كبيرة وعدم استقرار اقتصادي كلي أدى إلى خلق حالة جديدة من عدم اليقين في بيئة الأعمال للبنوك والشركات . لقد كان "اختراع" المشتقات المالية في شيكاغو عام 1972 أحد الاستجابات لهذه الضغوط النقدية ، وهي اللحظة التي بشرت بتحول كبير في تاريخ الرأسمالية المالية (تيكيل، 2000ب).

المشتقات المالية هي منتجات تسمح للشركات بإدارة المخاطر، على سبيل المثال ، من خلال تثبيت أسعار الفائدة لفترة زمنية معينة ، أو من خلال الاتفاق على سعر يمكن شراء النقد الأجنبي به عند نقطة معينة في المستقبل . ومع ذلك ، قد تبدو المشتقات المالية وكأنها مجرد أداة اقتصادية تستخدمها المؤسسات ، بل والأفراد ، لإدارة معاملاتهم المالية ، فإن هذه الأدوات أكثر من ذلك بكثير . أولاً، على الرغم من تطويرها كأداة لإدارة المخاطر وتنويعها من جانب الجهات الفاعلة الفردية ، فإن انتشارها ووجودها في كل مكان يعني أنها زادت بشكل متناقض من المخاطر في النظام المالي العالمي ، حيث تزامنت مع ثقافة المخاطرة في الأسواق المالية وحفزتها . ورغم أن هذه الثقافة لا يمكن فصلها عن التغيرات الأوسع نطاقاً في المواقف الاجتماعية تجاه المخاطر، فإن منتجات المشتقات المالية غيرت مواقف المؤسسات المالية والجهات التنظيمية تجاه طبيعة المال . وفي الحالات القصوى ، أدت هذه التغيرات إلى كوارث بارزة مثل انهيار بنك بارينجز في عام 1995 بعد أن بدأ أحد المتداولين الذي راهن بشكل سيئ في الأسواق في تقديم معلومات زائفة وإخفاء خسائره (جابر ودينتون، 1996؛ تيكيل، 1996).

ورغم أن خسارة بنك بارينجز لم تكن موضع حزن كبير - لأن مالكي البنك تبرعوا به لمؤسسة خيرية في ستينيات القرن العشرين ، فقد كان من الصعب تحديد أي الخاسرين من انهياره - وكان من الممكن العثور على مؤشر أفضل للطرق الشاملة التي أشار بها نمو المشتقات المالية إلى تغيير أوسع نطاقاً في ثقافة المال في الأحداث التي شهدتها بلديات لندن وكاليفورنيا . وفي كل من مقاطعة أورانج وهامرسميث وفولهام ، قام أمناء الخزنة في السلطات المحلية بتداول المشتقات المالية بشكل كارثي في محاولة للتغلب على العجز في الإيرادات ، مما أدى إلى الإفلاس في كاليفورنيا وإعلان المحاكم في المملكة المتحدة أن تداول السلطات المحلية لتحقيق الربح كان غير قانوني (وبالتالي فإن الديون التي تكبدتها غير قابلة للاسترداد). ومع ذلك ، تظل المسؤولية عن الخسائر على عاتق التجار المعنيين ، فقد زعمت في مكان آخر أن سلوك المخاطرة يعكس تغييرات أوسع في الخطابات والثقافات في المجتمع المالي (تيكيل، 1998).

وثانياً، وعلى نطاق أوسع ، تعمل المشتقات المالية على تغيير وتحول الجغرافيا وطبيعة المال . ويوضح ليشون (1996) كيف أن مقايضات أسعار الفائدة ، وهي شكل بسيط نسبياً من أشكال المشتقات المالية

، لا توجد إلا لأن الاختلافات الجغرافية في تصورات المخاطر موجودة في الأسواق المالية المختلفة . والأمر الأكثر أهمية هو أنها تسمح للأسواق المالية بالتغلب على "مشكلة" الطبيعة المضمنة للأسواق المالية ، أي أن المعارف المحلية تعني أن الممولين أكثر قدرة على الحكم على المخاطر المحلية وتسعيها وفقاً لذلك . وهذا يعني أن المشتقات المالية تميل إلى تسوية الاختلافات في الأسعار في الأسواق المالية المختلفة .

كما تقترب الأسواق المالية بطرق أخرى : فالاندماجات والتغيرات التنافسية تعني أن عدداً أصغر فأصغر من المؤسسات المالية العابرة للحدود الوطنية تهيمن على الصناعة ؛ وتعمل اتفاقيات التعاون بين الأسواق المالية على خفض تكاليف المعلوماتية والمالية المترتبة على التعامل في الخارج ؛ وتؤدي الاتفاقيات الدولية بشأن الإشراف على المؤسسات المالية وتنظيمها إلى تناغم غير مسبوق ؛ وتتحول بطاقات الانتماء إلى معادلات نقدية دولية ؛ وتتجه معايير المحاسبة إلى التنظيم حول معيار دولي (أمريكي) (كلارك وآخرون، 2001؛ بريفتيس وميرينو، 1999؛ تيكيل، 2000). ويزعم ليشون أن هذا يعني أن "تميز الفضاء المالي الوطني يتآكل ، مما يعكس تمكين رأس المال المالي من الفضاء وإضعاف الجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى" (1996: 77).

وثالثاً، زعم برايك وألين (2000) مؤخراً أن المشتقات المالية تمثل شكلاً جديداً من أشكال النقود ، والذي عكس العلاقة بين التجارة والتمويل ، بعد روتمان (1987). وفي بناء هذا الادعاء ، يستند برايك وألين إلى رواية سيميل (1990) بأن النقود أكثر من مجرد مخزن للقيمة ووسيلة للتبادل . إن النقود ظاهرة اجتماعية تجسد وتستلزم الإيمان بالنظام الاجتماعي السائد وتتطلب علاقات الثقة بدلاً من مجرد مجموعة من المعاملات السوقية الذرية . وبالنسبة لسيميل ، وربما كان دود هو الأكثر تطوراً وإعادة صياغة ، فإن النقود لا تمتلك أي صفات جوهرية لتحديد كيفية استخدامها ولماذا : عدم تحديد النقود هو السمة المميزة الوحيدة لها ... أينما ومتى تم استخدامها ، لا يتم تعريفها بخصائصها ككائن مادي ولكن بصفات رمزية مرتبطة بشكل عام بمثل التمكين غير المقيّد . هذه سمة فكرية للنقود والتحول النقدي ، والتي ، كما أظهر سيميل ، لها عواقب ثقافية واقتصادية بعيدة المدى ... يتم تحديد الخصائص المجردة للنقود من خلال سماتها الرمزية . ومع ذلك ، لا يمكن اختزال هذه الخصائص في مثل هذه السمات . يتضمن استخدام النقود ضمناً مجموعة من الافتراضات حول إعادة استخدامها في مكان آخر وفي المستقبل . وبعبارة أخرى ، فإن الأفعال التي تنطوي على استخدام النقود لها توجه مكاني وزماني ضمني . (دود، 1995: 152)

ويترتب على ذلك أن التغيرات في النقود لديها القدرة على إحداث تحولات اجتماعية أساسية : "إن أهمية النقود في فترة معينة تتضح أولاً وقبل كل شيء من خلال حقيقة أن التغيير في الظروف النقدية يجلب "حول تغيير في وتيرة الحياة" (Simmel, 1990: 498) مقتبس في (Pryke and Allen, 2000: 270). يزعم Pryke and Allen أن المشتقات المالية ، بفضل قدرتها على تسطيح المكان وضغط الوقت ، ترمز إلى عالم نقدي : "في القلب التشغيلي لهذا الشكل النقدي ، علاوة على ذلك ، تكمن فكرة عن النقود تتضمن إعادة ترميز الوقت – المكان ، ورعاية خيال جديد ... ظهرت المشتقات المالية كرمز لثقافة نقدية جديدة مصممة للتعامل مع هذا الوعي الجديد بالمخاطر مرتبطة بالكمبيوتر في مثل هذا العالم المالي، أعاد هذا الشكل النقدي تنشيط فكرة ما يمكن أن يفعله المال ، ونقل هذه العلامة النقدية الجديدة بسرعة إلى عدد متزايد من الأيام" (2000: 282) ومع ذلك ، فإن هذا يتركنا مع شيء من المفارقة .

في انتقاداتهم اللاذعة لأطروحة ريتشارد أوبراين (1991) القائلة بأن التمويل قد أفلت ، من الناحية النظرية على الأقل ، من القيود المكانية للمكان ، أظهر كلارك وأكونور (1997) ومارتن (1994) أن الغالبية العظمى من التداول المالي ما يزال محلياً . وعلى نحو مماثل ، استناداً إلى تحليل واسع النطاق للطرق

التي يتم بها استخدام المال بالفعل ، زعمت فيفيانا زيليزر (1994؛ 2000) أن النظرية الاجتماعية كانت مخطئة باستمرار في مزاعمها بأن المال يسطح المكان ويوحده . في حين أن المال غير شخصي من الناحية النظرية ، وبمجرد تبادله ، لا يؤثر المالك السابق على استخدامه ، تزعم زيليزر أن الناس في الواقع ينقشون على المال قيماً ومعاني تختلف بمرور الوقت والمكان . هناك تمييزات نوعية بين أنواع مختلفة من "الأموال الخاصة" : المال المحلي ، وأموال الهدايا ، والمال المؤسسي ، والمال المقدس . وبالنسبة لكل من هذه ، فإن البيئات الثقافية والاجتماعية المختلفة التي توجد فيها تفرض ضوابط وقيوداً وتميزات في استخدامات ومستخدمي وتخصيص وتنظيم ومصادر ومعاني المال (زيليزر، 1998). وهذا يعني أنه حتى مع تدويل التمويل ، فإن المال لم يصبح المدمر الحر والمحيد والخطير للعلاقات الاجتماعية . ومع تزايد تعقيد العالم ، فإن بعض الأشياء تتوحد وتتوحد بالطبع ، ولكن مع انتشار الاتصالات بعيدة المدى ، تصبح الحياة والاختيارات بالنسبة للأفراد في كل مكان أكثر تعقيداً ، وليس أقل تعقيداً . وكما توضح حالة المال المحلي ، فإن تخصيص العملات هو أحد الطرق التي يفهم بها الناس روابطهم الاجتماعية المعقدة ، مما يجلب معاني مختلفة لتبادلاتهم المتنوعة. (1998: 66)

هناك تفسيران لهذه المفارقة . أولاً، كما أوضحت ، فإن التفاعل الاجتماعي داخل الأسواق المالية يمنح المتداولين المحليين قاعدة معرفية أكبر من تلك الموجودة في الأسواق الخارجية . ثانياً، في حين أن غالبية التجارة محلية ، فإن اتجاه التغيير هو نحو مزيد من التناغم وتسطيح الفضاء الاقتصادي والتنظيمي . إذا كان التمويل الدولي قد عزز فهماً لشكل النقود الذي يسمح بعلاقات أكثر تعقيداً مع الاقتصاد المادي مما تسمح به النظريات الاقتصادية السياسية والتي تغير طبيعة الفضاء الجغرافي ، فإن التمويل المحلي يفعل الشيء نفسه . إن أنظمة العملة المحلية ، التي تم تطويرها في البداية في كولومبيا البريطانية في أوائل الثمانينيات ولكنها أصبحت منذ ذلك الحين شائعة في جميع أنحاء الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وأستراليا ، لها هدف أساسي يتمثل في تطوير وحدة تبادل يتم إنشاؤها وإنفاقها داخل مجتمع محلي في محاولة لترسيخ دوائر إعادة الإنتاج الاقتصادي والاجتماعي داخل المنطقة (لي، 2000؛ باسيوني، 1999).

وفي عدد صغير نسبياً من الأمثلة الناجحة ، كما هو الحال في مقاطعة تومكينز في إثاكا، دعمت هذه المخططات توليد فرص العمل المحلية ، ويبدو أنها آلية يمكن من خلالها ترسيخ المال ، وجعل التمويل محلياً مرة أخرى . وفي بعض الروايات ، يُنظر إلى مخططات العملة المحلية كونها قوة محتملة لتقويض آثار التدفقات المالية العالمية والتكامل الاقتصادي . على سبيل المثال ، زعم باسيوني (ينظر أيضاً ثورن، 1996؛ ويليامز، 1996؛ ويليامز ووينديانك، 1998) أنه على الرغم من أن "العملة المحلية لا تستطيع عزل الاقتصاد المحلي عن الآثار السلبية للعولمة ... إلا أنها تستطيع توفير قدر من الحماية ضد التيارات غير الحساسة مكانياً للنظام المالي الدولي" (1999: 70). ومع ذلك ، من المهم أن نتعامل مع مثل هذه الادعاءات بحذر . فالعملات المحلية لا تظل معزولة فحسب ، بل إن الأمثلة الأكثر نجاحاً كانت في مجتمعات صغيرة وثرية نسبياً .

بالنسبة لروجر لي (2000)، فإن العملات المحلية ليست تدخلات اقتصادية بقدر ما هي تدخلات سياسية ثقافية ؛ فهي أفعال جذرية عميقة تتحدى الحقائق الطبيعية حول ثبات التمويل العالمي . تتحدى العملات المحلية المفاهيم المنعزلة غير المكانية للمال ولكنها تفعل أكثر من ذلك بكثير : "إنها تقول ببساطة إن المقاومة ممكنة ، وأن الحقائق يمكن إعادة تشكيلها ، وأن البدائل قد لا تكون مجرد تصورات بل إنها متاحة ويمكن ممارستها في الجغرافيات اليومية حتى عندما تكون "مستحيلة" من الناحية البنيوية ... إنها ممارسات سياسية دقيقة لا يمكن اختزالها إما في الجغرافيات [المحلية] أو في استجابات الاستبعاد من إعادة الإنتاج الاجتماعي . إنها بالأحرى أفعال مقاومة للخطابات السائدة وعلاقات القوة" (2000: 1006؛ أيضاً مورير، 2000).

ولكن ينبغي أن نقاوم إغراء النظر إلى تأثير الأشكال الجديدة من النقود كونها جديدة تمامًا . والواقع أن قبول النقود الورقية كان له تأثيرات تحويلية مماثلة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الناشئة في أميركا الشمالية . على سبيل المثال ، تستكشف إميلي جيلبرت (1998) أيقونات الأوراق النقدية الكندية في القرن التاسع عشر في محاولة للتوفيق بين ما تحدده على أنه وجود النقود في الوقت نفسه كرمز وشيء (جانسمان، 1988). وتوضح جيلبرت كيف انتقلت النقود الورقية من كونها سلعة غير موثوقة إلى كونها مكافئًا مسلمًا بها ، وكيف دعمت الصور والرموز المختارة هذه العملية : **تؤدي أيقونات الأوراق النقدية نوعًا من الكيمياء ، فتحول السلع أو القيم إلى ما يعادلها ، وتستثمر في قطع من القيم الورقية التي لم تكن تمتلكها من تلقاء نفسها .**

إن استكشاف صور النقود الورقية مع الإشارة إلى الممارسات الاجتماعية والثقافية التي يتم تبادل هذه الأوراق النقدية بها يوضح الطرق التي تنطوي بها النقود على إزاحة للقيم ، ليس فقط القيم الاقتصادية ، بل والقيم الاجتماعية والثقافية . (1998: 76؛ ينظر أيضًا Helleiner, 1999) وكما أدت الأشكال الجديدة من النقود في الثمانينيات والتسعينيات إلى إعادة تشكيل المكان ، وفقًا لرواية جيلبرت ، فإن ظهور النقود الورقية في كندا وضع المستعمرين داخل جغرافيات شخصية ووطنية وإمبريالية وعكس الممارسات الاقتصادية والثقافية التي حددت المكان الاستعماري . ومن الواضح ، إذن ، أن فهم جغرافية النقود يتحول مع الحساسية لدستورها الثقافي . وعلى جميع المقاييس المكانية ، فإن التفاعل بين العمليات الثقافية والاقتصادية يجعل من الحسابات التي ترى النقود ببساطة مشكلة وحدة التبادل . ومع ذلك ، فقد كان للحسابات الحساسة ثقافياً تأثير أكبر على التحليلات الأخيرة للقطاع المالي ، وهذا هو ما أتوجه إليه الآن .

الاقتصاد الثقافي للتمويل المالي

على مستوى ما ، كما يزعم كلارك (1998)، فإن **الأسواق المالية** عبارة عن شبكات عقلانية وظيفية من العلاقات والمعاملات التي تتكامل من خلال قنوات المعلومات . بعبارة أخرى ، تتوافق الأسواق المالية مع الكيانات التي يحبها خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد والتي تعكس وتظهر أسعارًا مشتقة عقلانية للسلع . وفي حين كان هذا هو الخطاب الأكاديمي السائد حول التمويل ، فإن الاقتصاد السائد كان مترددًا في التخلص من النماذج القائمة على الجهات الفاعلة الاقتصادية العقلانية من أجل فهم ديناميكيات الأسواق المالية . ومع ذلك ، نظرًا لأن الأسواق المالية عبارة عن شبكات من الناس الحقيقيين في أماكن حقيقية ، فإنها تخضع لتقلبات السلوك البشري مثلها كمثل أي مجال آخر. ولنتأمل مثال المضاربين الصغار الذين يخسرون بشكل روتيني وسنوي ما يقرب من 20 % من حصتهم في تداول سوق العقود الآجلة ولكنهم يواصلون التداول (زيكهاوزر وآخرون، 1991). في محاولة لشرح ديناميكيات الأسواق المالية بشكل أكثر فعالية من نماذج تعظيم المنفعة ، يزعم خبراء الاقتصاد السلوكي (ثالر، 1993؛ تفيرسكي وكاهنمان، 1981) **أن الزواج بين الاقتصاد وعلم النفس ضروري** : "إن البحث في **عملية اتخاذ القرار الفردي** وثيق الصلة بالاقتصاد كلما كان الهدف هو التنبؤ بالسلوك (بدلاً من وصفه). ويجب رفض فكرة اختفاء اللاعقلانية الفردية في المجموع" (راسل وثالر، 1985: 1-1080). من الناحية التجريبية ، أظهر خبراء الاقتصاد السلوكي كيف أن أكثر المتداولين الماليين تطوراً واحترافاً يقومون بعمل ارتباطات وهمية ، ويعتقدون أن الاتجاهات غير العادية وغير المستدامة من المرجح أن تستمر إلى أجل غير مسمى ، ويضعون الكثير من التركيز على الأحداث الأخيرة . وعلى نحو مماثل ، خلص تحليل أوبار وكونلي (1992) لمديري صناديق التقاعد إلى أن كل صندوق تقاعد يتمتع بثقافة فريدة من نوعها ، وزعموا أن القصص التي يرويها المديرون تشبه أساطير الخلق التي حددتها الأنثروبولوجيا الكلاسيكية

. وتخلق هذه الثقافة فهماً مشتركاً لكيفية عمل الأسواق المالية ، وكيفية تفسير البيانات الاقتصادية ، وهو ما يحرك بدوره قرارات الاستثمار . وعلاوة على ذلك ، حتى إذا اعتقد المتخصصون الماليون أن أسعار الأسهم ، على سبيل المثال ، مرتفعة بشكل غير مستدام ، فإن ديناميكيات السوق المالية قد تمارس ضغوطاً تأديبية قوية .

إن أحد الاقتصاديين القلائل الذين أخذوا أفكار السلوك والثقافة على محمل الجد هو روبرت شيلر، الذي أثبت في كتابه "النشوة اللاعقلانية" (2000) بقوة أن قيم الأسهم خلال أواخر التسعينيات اعتمدت على مشاعر المستثمرين وسلوك القطيع بقدر اعتمادها على أي تحليل "موضوعي" للقيمة السوقية الأساسية : "إن السوق مرتفعة بسبب التأثيرات المشتركة للتفكير غير المبالي من قبل ملايين البشر، والذين شعر عدد قليل منهم بالحاجة إلى إجراء بحث دقيق حول القيمة الاستثمارية الطويلة الأجل لسوق الأسهم الإجمالية ، والذين تحركهم إلى حد كبير عواطفهم الخاصة ، وانتباههم العشوائي ومبادئ الحكمة التقليدية". (2000: 203؛ ينظر أيضاً شيلر، 1997) .

وفي حين أن الانهيار اللاحق لطفرة الإنترنت قد يقوض بأثر رجعي الاستبصار بتحليل شيلر، فإن خبراء الاقتصاد السائدين نسوا تماماً الدروس المستفادة خلال العقد الذي أعقب انهيار وول ستريت في عام 1929 (جالبرث، 1975؛ كيندلبرجر، 1978) وكانوا يتوقعون بثقة أن أسعار الأسهم الأميركية قد تتضاعف ثلاث مرات إلى ما يتجاوز مستوياتها التاريخية وعلى الرغم من أن التمويل السلوكي ما يزال على الهامش النسبي للاقتصاد المالي ، فإن العداء لنظريات التمويل التي لا يمكن قياسها بسهولة أو التي لا تتناسب مع نماذج المنفعة التقليدية للسلوك البشري ما يزال مستمراً (على سبيل المثال، روبنشتاين، 2001) - ومع ذلك ، فإنه ما يزال من المهم أن يأخذ خبراء الاقتصاد على محمل الجد فكرة أن البشر قد يتصرفون بطرق غير عقلانية اقتصادياً . ومع ذلك ، وكما يزعم فرويد وآخرون ، فإن هذه المكاسب ما تزال متواضعة لأنها تمثل "استبدال علم بأخر ضمن تخصص فرعي ما يزال منشغلاً بشكل ضيق بتفسير أسعار الأسهم وبظل غير مبالي إلى حد كبير بالسياق الاجتماعي والاقتصادي" (2000: 69). إن الاستجابة البديلة للمناهج الكلاسيكية الجديدة تتلخص في فهم الأسواق المالية كونه كيانات مدمجة ومحدودة مكانياً (فليجستين، 1990؛ 1996؛ 2001). وكما يزعم ميتشل أبولافيا ، فإن التمويل "ليس عالمياً يمكن تفسيره من حيث الأفراد الاقتصاديين الذين يعملون بشكل مستقل على تعظيم فائدتهم . كما أنه ليس عالمياً من التخلي التنافسي الجامح ، بل هو بالأحرى عالم حيث يخلق الفاعلون الأقوياء أنظمة لكبح جماح أنفسهم والآخرين" (1996: 12).

وفي دراسة إثنوغرافية دقيقة لبعض الأسواق المختلفة المعروفة مجتمعة باسم وول ستريت ، بما في ذلك أسواق السندات ، وأسواق العقود الآجلة ، وبورصة نيويورك ، يزعم أبولافيا أن طبيعة الأسواق المالية تخلق ثقافات معينة ترسم وتحدد استراتيجيات الفاعلين في السوق . في أسواق السندات ، على سبيل المثال ، يحدد أبولافيا السمات الخادعة والانتهازية التي تعد سمة مقبولة على نطاق واسع ، والتي تتفاقم بسبب زيادة المعلومات ، والتي لا يتم تقييدها نتيجة للبيروالية التنظيمية ويتم دعمها من خلال توظيف المؤسسات التي تتوقع من المتداولين أن يكونوا معتمدين على أنفسهم ، ومغامرين محسوبين يقدرّون ، قبل كل شيء ، المال : المال هو أكثر من مجرد وسيلة للتبادل ؛ إنه مقياس لـ "أرباح" المرء . إنه يوفر هوية تتفوق على الكاريزما ، أو الجاذبية الجسدية ، أو التواصل الاجتماعي كحكم على النجاح والقوة في قاعة تداول السندات . المتداول الأعلى دخلاً هو ملك الجبل . (1996: 30) ومع ذلك ، فإن الأسواق المالية ليست فوضوية وغير خاضعة للسيطرة : فهي غالباً بيئات عالية الثقة مع آليات للتنظيم الذاتي يمكنها ، ولكنها لا تفعل ذلك بالضرورة ، ضمان النزاهة . وببساطة ، فإن قابلية الأسواق المالية للاستمرار على المدى البعيد تتطلب كبح جماح السلوك الذي يقوض

نزاهة السوق (سواء كان هذا السلوك قانونياً أم لا). وسوف يتم توفير بعض هذا الكبح من خلال التنظيم الرسمي للدولة ، ولكن كما يؤكد أبولافيا (1996)، فإن سلوك المتداولين يخضع أيضاً لسيطرة المصلحة الذاتية الداخلية (في حين أن السلوك الانتهازي قد يكون مقبولاً ، فإنه في الأسواق حيث لا يتم الموافقة على مثل هذه الانتهازية ثقافياً فمن المرجح أن يكون نشاطاً يحد من نفسه). وتوجد مثل هذه الضوابط الداخلية ضمن مجموعة من الترتيبات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ، مثل وضع المعايير أو مراقبة السلوكيات الشاذة .

ومع ذلك ، كانت هناك بالطبع العديد من الحالات حيث أدى الاحتيايل المنهجي والمتعمد إلى تقويض نزاهة الشركات والأسواق المالية ، وفي الحالات القصوى ، نزاهة النظام المالي (على سبيل المثال ، تيكيل، 1996؛ 1998). عندما تكتسب أزمة فردية أهمية كبرى ، فإن التقارير الإعلامية والتحقيقات الرسمية غالباً ما تبرز إخفاقات الأفراد ، وتقلل من تقدير الأسباب الأوسع نطاقاً للفشل . وكما يزعم باسوس ، فإن التقارير التي تُصنّف كونها "نظريات مؤامرة" - حتى لو كانت صحيحة - يسهل تشويه سمعتها في الخطاب العام ، وتصبح - كتب التجارة الخيالية ، وبالتالي ليس لها - أي تأثير حقيقي... كما أنها [تشير أيضاً] إلى نظرية النفاحة الفاسدة ، التي تتسق مع ثقافة الفردية ونسب النجاح والفشل إلى أشخاص بعينهم - وهو ما يحجب الخطر النظامي المتمثل في وقوع كوارث مماثلة في المستقبل . وعلى هذا فإذا تمكنا من القبض على الأشرار فإن المشكلة تعد محلولة ويتم التغاضي عن الصراعات البنوية. (1996: 810)

بالنسبة لستانلي ، فإن الثقافات المالية الفاسدة ليست - مجرد انحراف يمكن تفسيره بالإشارة إلى إخفاقات الأفراد أو الشركات ، بل إنها - مدونة في شفرة النموذج المالي الجديد . وفي حالة النشاط الاحتيايلي من جانب أحد بنوك الاستثمار البريطانية ، لم يكن الأمر يتعلق فقط بانتهاك المصرفيين الاستثماريين للقانون ، أو عدم فهم مديريهم للبيئة الجديدة التي كانوا يعملون فيها . بل إن الأمر الأكثر أهمية هو أن سلوك السلطات التنظيمية أدى إلى "إثارة الشك في التواطؤ : ليس ضعفاً في التصميم بقدر ما كان ضعفاً من حيث التصميم ... إن تآكل الحدود بين الشرعية وعدم الشرعية فيما يتعلق بالمعاملات المالية [يرتبط] بالتطلعات الاقتصادية للبرالية الجديدة وحتمية إلغاء القيود التنظيمية داخل الدولة القوية" (1996: 93؛ ينظر أيضاً تيكيل، 1996؛ 2001).

إن الانتقال من إظهار أن الأسواق المالية متشكلة ثقافياً إلى إثبات أن هذا يحدث فرقاً ، على سبيل المثال ، في سعر وكفاءة هذه الأسواق المالية هو مهمة معقدة وغير متطورة . وكما يقول مونيسا : "يبدو أن الأسواق المالية المعاصرة هي ... أفضل مكان لمحاولة مناقشة مدى أهمية التحليل الاجتماعي . كيف [إذن] نتعامل مع المحتوى الصعب لهذه الأسواق دون دراسة الاقتصاد ؟" وعلاوة على ذلك ، تستكشف نظريات ثقافات الأسواق المالية بشكل ساحق الطرق التي تتطور بها الثقافات في البيئات التي تتفاعل وجهاً لوجه .

ومع ذلك ، فإن دور الوسيط الذي يلعبه المتداولون يتعرض لضغوط من التحولات التكنولوجية التي تجتاح القطاع ، ويشكل المتداولون في البورصة مؤسسة تاريخية في معظم الأسواق المالية الرئيسية في أوروبا وبشكل متزايد في أمريكا الشمالية . بالنسبة للاقتصاديين ، هذا يعني أن الأسواق أصبحت أكثر كفاءة وأكثر عقلانية بدون وسطاء لتوفير التشوهات (على سبيل المثال، McAndrews و Stefanadis ، 2000) . ولكن عند الفحص الدقيق ، على الرغم من أن التبادلات الآلية تغير أشكال التفاعل في الأسواق المالية ، فإن الفحص الدقيق لخوارزميات التداول الذي أجراه فابيان مونيسا (2001) يظهر أنه يتم التفاوض عليها بين مديري السوق والتجار والشركات في ضوء وجهات نظرهم السابقة للعالم والقيود الحسابية والنماذج النظرية للاقتصاديين والأدلة الإحصائية . وعلى هذا النحو، يزعم مونيسا أن حتى أكثر الأسواق الاقتصادية شفافية وكفاءة يتم تنفيذها وتأطيرها، وفقاً لكالون (1998) .

إن تحليل مونيكا للتمويل يشكل مساهمة مهمة لأنه يُظهر أن السوق تتحول من خلال هذه الأطر. إن الخوارزميات المحايدة على ما يبدو - والتي هي نتاج المفاوضات بين الجهات الفاعلة الرئيسية - يستخدمها التجار الذين يسعون إلى الحصول على "أفضل سعر" من أجل إعلامهم بقراراتهم. وهذه القرارات بدورها تلعب دوراً في إعادة تشكيل الإطار. **إن أسعار المنتجات المالية ليست نتاجاً لعمليات العرض والطلب فحسب ، بل وأيضاً للمعايير المضمنة في الإطار.** وبالتالي فإن العقلانية الاقتصادية وحتى شفافية الأسواق المالية هي من سمات القواعد والبروتوكولات والإطارات بدلاً من أن تعكس "قوانين" اقتصادية بسيطة نسبياً. وعلى هذا فإن تعقيد وتنوع بنيات التداول يظهران كيف لا يمكن اختزال "سلوك السوق" في نسخة مخططة لما يدور في أذهان التجار. بل يتعين عليهم التعامل أيضاً مع الأطر الهندسية والمعرفة والبنوية... ثم يتم "تنفيذ" الأسعار ضمن هذا الإطار: فهو نتاج الترجمات والمفاوضات والجهود من جميع الأنواع التي تمنح شكلها المحدد... وتؤدي بنيات التداول فئات اقتصادية. (مونيكا، 2001: 290).

ولكن من المفارقات ، نظراً للتأكيد في البحوث الاجتماعية والأنثروبولوجية على التغلب على أوجه القصور في المناهج الكلاسيكية الجديدة في التعامل مع التمويل ، أن بريدا يزعم أن التأثير الجماعي المترتب على التأكيد على الشبكات ومجتمعات التداول وتأطيرها يعني إهمال الجانب "الإنساني" في الأسواق المالية : لقد أولى علماء الاجتماع المالي ، الذين أغرتهم رائحة ماء الأنت **[نظرية الشبكة الفاعلة]** المصنعة في باريس... قدراً كبيراً من الاهتمام بالعمليات المعرفية والترتيبات المعرفية في قاعات التداول . ولكن بطريقة أو بأخرى ، وبشكل معجزي ، ضاعت الجهات الفاعلة البشرية على طول الطريق . ولقد أدى التركيز على تنفيذ خوارزميات التبادل وعملها بطريقة أو بأخرى إلى تجاهل دور القيل والقال ، وبناء الزمر ، والمعلومات غير المتكافئة ، والروابط الشخصية ، والتي للأسف ، بشرية للغاية . (2001: 17) ورغم أن ادعاء بريدا قوي من الناحية البلاغية ، فإنه مبالغ فيه بشكل متعمد (أبولافيا، 1996؛ بودن، 1993؛ بودن ومولوتش، 1993؛ فرينش، 2000).

توضح الطبيعة الجغرافية للمراكز المالية هذا . ففي تحليلاته المختلفة للمراكز المالية الدولية ، وخاصة مدينة لندن ، يبين نايجل ثريفت (1987؛ 1994؛ 2001؛ أمين وثريفت، 1992؛ ليشون وثريفت، 1997؛ ثريفت وليشون، 1992) كيف أن الأسواق المالية تتمتع بثقافات تستند إلى المعلومات والخبرة والاتصالات (ينظر ديفيس وجريف، 1997؛ جرانوفيتز، 1985). أولاً، تعد المراكز المالية الدولية مراكز تمثيلية لصناعة الخدمات المالية العالمية حيث يتم إجراء البحوث والتحليلات ومعالجة المعلومات ؛ ثانياً، نظراً لأنها تحتل مكانة مميزة في بنية المعرفة المالية العالمية ، فإن المراكز المالية الدولية هي المكان الذي يتم فيه إنشاء واختبار ونقل المنتجات الجديدة ؛ وثالثاً، تعد هذه المراكز أماكن التفاعل الاجتماعي ، حتى في الصناعة المتقدمة تكنولوجياً ، وهو ما يؤكد على البيئات الديناميكية والثقة الضرورية لأسواق المالية المتغيرة .

في حين قد تعتمد المراكز المالية على ثقافات الثقة والمعرفة المضمنة ، فإن السمة الساحقة لثقافة السوق المالية هي ديناميكيته وقدرتها على التكيف . وعلاوة على ذلك ، في حين قد تكون الأسواق المالية قادرة على بعض التنظيم الذاتي المحدود ، فإن التدخل الحقيقي من قبل الحكومة ، أو التهديد بهذا التدخل ، يشكل سمة ثابتة أكثر من معظم التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الأخرى . والتاريخ الحديث لمدينة لندن يفيدنا في هذا الصدد . طوال القرن التاسع عشر ومعظم القرن العشرين ، عملت المدينة كنوع من "النادي" حيث تم وضع ومراقبة العديد من "قواعد" النظام المالي الدولي . كان هذا مجتمعاً مدعوماً ببنية معرفية لا مثيل لها (ثريفت، 1994) ، وكانت الروابط الوثيقة بين الأفراد تحافظ على تماسك المدينة (كورتني وتومسون، 1995). حتى تدويل وتحول التمويل في السبعينيات ، وخاصة الثمانينيات ، كان مجتمع المدينة ينتمون إلى

طبقة اجتماعية ضيقة من الطبقة العليا والتي "سعت جاهدة نحو التوسع اللامتناهي ... من أجل اكتساب ميزة تنافسية على المنافسين .

كان من المفترض أن تجند السلطات غير الاقتصادية لتنظيم النظام ومنح المزايا الاحتكارية للأعضاء (أمين وثريفت، 1992: 581). وكان النظر التنظيمي لهذا المجتمع هو بنك إنجلترا ، وهو بنك مركزي احتفظ بقدر كبير من الاستقلال التشغيلي حتى بعد تأميمه على مضض في عام 1946. وعلى مدى غالبية القرن العشرين ، عكس نهج بنك إنجلترا تقاربه الاجتماعي والثقافي مع المجتمع الذي يشرف عليه ، وفي لحظات حاسمة ، كان من الصعب تحديد ما إذا كان البنك يعمل كمنفذ للحكومة داخل المدينة أو ممثلاً للمدينة في الحكومة . من المؤكد أن البنك شجع التنظيم غير الرسمي وغير المدون والتنظيم الذاتي من جانب مجموعة متماسكة من المصرفيين (موران، 1991؛ تيكيل، 2001). خلال هذه الفترة ، استند تنظيم المجتمع المصرفي البريطاني إلى روابط اجتماعية قوية ، وفهم ثقافي للسلوك المقبول والمزايا الاحتكارية والتنافسية للمدينة . والأمر الحاسم هو أن هذا الشكل التنظيمي كان متشكلاً مكانياً بقوة : كانت جميع البنوك تقع مقارها داخل مساحة جغرافية محددة بدقة في المدينة يحظرها بنك إنجلترا (أمين وثريفت، 1992؛ ديفيس وجريف، 1997). إن مدينة لندن اليوم بيئة مختلفة تماماً عن سابقتها في القرن التاسع عشر . لقد تم استبدال النهج التنظيمي غير الرسمي والمحدد ثقافياً لبنك إنجلترا بنظام أكثر تنوعاً وقائماً على القواعد (تيكيل، 2001)، وتم استبدال الهياكل الاجتماعية التقليدية بمجموعات أكثر انعكاسية وتنوعاً ثقافياً من المهنيين ، وتم إعادة تشكيل هياكل الثقة من خلال العلاقات . وكما يقول ثريفت : "أصبحت الرقصات الرسمية للمدينة القديمة رقصات أكثر تعقيداً : "أول شيء هو الذات"" (1994: 348). ومع ذلك ، تظل المدينة واحدة من أهم ثلاثة مراكز مالية في العالم (إلى جانب نيويورك وطوكيو) لأنه ، كما يشير أمين وثريفت (1992؛ ليشون وثريفت، 1997؛ ثريفت، 1994)، كانت المدينة قادرة على التكيف مع التغيير والازدهار فيه .

وعلى الرغم من كل التطور النظري الذي اتسمت به الأدبيات الاجتماعية والأنثروبولوجية الحديثة حول التمويل ، فإن تحليل البنية الثقافية للتمويل لا يزال أعمى إلى حد كبير عن التمييز بين الجنسين (باستثناءات ، على سبيل المثال ، هالفورد وسافاج، 1995؛ هالفورد وآخرون، 1997). ومع ذلك ، فهذه صناعة كانت بيئات الثقة المثالية فيها تقليدياً بيئات ذكورية . والواقع أن لغة التمويل ذاتها ذكورية : فقد أُطلق على التجار الناجحين في شركة سالومون براذرز خلال ثمانينيات القرن العشرين لقب "الديك الكبير المتأرجح" (لويس، 1989)، في حين أن لقب بنك إنجلترا ، "السيدة العجوز في شارع ثريدينيل"، لا يستحضر قدم المؤسسة فحسب ، بل ويستحضر أيضاً العمة العانس التي أحببتها الطبقات العليا الإنجليزية واستهزأت بها . ولكن كما يشير ثريفت (1994)، فمن المهم أن ندرك أنه كما يتم استبدال المدينة القديمة التي كانت متجانسة اجتماعياً بكوادر إدارية ومهنية انعكاسية جديدة ، فإن المحظورات القديمة المفروضة على عمل النساء في المناصب العليا يتم استبدالها أيضاً . وعلى مستوى ما ، تتعرض البيئات المالية التي يهيمن عليها الذكور بشكل فريد في لندن ونيويورك وشيكاغو وغيرها للتقويض بسبب الضغوط المزدوجة المتمثلة في الجدارة والنقاضي . وعلى الرغم من كل ما تتسم به من تحيز جنسي مؤسسي ، فإن التمويل عبارة عن عمل شديد التنافسية حيث تنهار العديد من الروابط القديمة التي تربطه .

إن المعالجة الجغرافية الأكثر جوهرية للطبيعة الجنسانية للتمويل هي تحليل ماكديويل (1997؛ 2001؛ ماكديويل وكورت، 1994؛ 1994ب؛ 1994ج؛ ينظر أيضاً جونز، 1998) لمدينة لندن . يزعم ماكديويل أن النساء في المدينة أقل تمثيلاً في المستويات العليا ، وأقل أجراً من الرجال مقابل الوظائف المكافئة جوهرياً ، وكثيراً ما يتم استبعادهن اجتماعياً ومهنيًا . ومع ذلك ، فإن هذا ليس نتيجة للتمييز الجنسي البسيط المتعمد

حيث يسعى الرجال بنشاط إلى استبعاد النساء من الوظيفة (على الرغم من وجود بقايا أثرية لعصر كان فيه مثل هذا السلوك هو القاعدة)، ويجب أن تعكس تفسيراتنا تعقيد العملية . هناك ثلاث مجموعات من الأدبيات تسلط الضوء على هذا الحساب . أولاً، يوضح بتلر (1987) الطرق التي تتجمد بها الأفعال المتكررة باستمرار بمرور الوقت لإضفاء الصبغة الطبيعية على الجنس المكتسب والممارس (والذي يمكن ، مع ذلك ، أن ينحرف). ثانياً، تزعم الروايات الخاصة بالعلاقة بين الذكورة وأشكال القوة (كونيل، 1987؛ روبر، 1994) أن هناك أشكالاً مختلفة من الذكورة تجسد علاقات الهيمنة والتحالف والتبعية . وأخيراً، هناك عمل حول علم الاجتماع الاقتصادي للتضمين (جرانوفيتز، 1985؛ زوكين وديماجيو، 1990). تسمح هذه الأدبيات لماكدويل بنظرية الجنس في مكان العمل كونه نشاطاً يتم أدائه ، ضمن سياق أوسع حيث تتمتع الخدمات المصرفية الاستثمارية بأشكال من الذكورة المهيمنة (بما في ذلك الذكورة الأبوية الراسخة وثقافات التداول العدوانية التي تخضع كل من الأنوثة والذكورة البديلة). وهذا يساهم في نشوء موقف يتعارض فيه مظهر المرأة الجسدي مع ثقافة العمل السائدة ، ويتجاوز المعايير التنظيمية المقبولة . وبالتالي ، فإن وضع المرأة التابع داخل المدينة يعكس الأفعال والعقلانيات الاجتماعية الراسخة ، والذكورة المهيمنة داخل سياقات مؤسسية محددة (أجزاء مختلفة من البنك وبنوك مختلفة) والأفعال الأدائية .

إن فهم الجغرافيات الثقافية للتمويل يتطلب إدراك الصراعات بين القوى التفسيرية ، حيث تستحضر مجموعات مختلفة من النصوص والخطابات عوالم اقتصادية مختلفة . ويتضح هذا بوضوح في الروايات الأكاديمية الاجتماعية للظواهر المالية (ينظر تحليل ليشون وتكيل عام 1994 للجغرافيات التاريخية البديلة والاقتصاديات السياسية للنظام المالي بعد الحرب العالمية الثانية) . كما يتضح ذلك في الطرق التي تتسرب بها تحليلات خبراء الاقتصاد إلى موضوع دراستهم : ف خبراء الاقتصاد ليسوا حكاماً محايدين أو نماذج غير عاطفية للنظام . وكما قام خبراء الاقتصاد عموماً بتأطير وتحويل كل من تحليل الاقتصاد وآلياته الحقيقية (على سبيل المثال ، كالون، 1998؛ ماكلوسكي، 1985)، فقد قاموا أيضاً بتغيير تضاريس الأسواق المالية المعاصرة . لقد أدت النظريات والممارسات الاقتصادية إلى تحويل أسواق المشتقات المالية (برنشتاين، 1993)، وتوفر الأحداث التي شهدتها شركة إدارة رأس المال الطويل الأجل (LTCM) في عام 1998 توضيحاً مثالياً للعلاقة المتبادلة بين واضعي الهياكل المالية والهيكل نفسه . وقد تم تأسيس شركة إدارة رأس المال الطويل الأجل كصندوق تحوط يستغل الفوارق الهامشية في الأسعار في الأسواق المالية المختلفة باستخدام عدواني للروافع المالية (أو الأموال المقترضة). وخلال شهر أغسطس/آب 1998، شعرت الشركات التي تتعامل مع شركة إدارة رأس المال الطويل الأجل بالخوف بعد أن أعلنت روسيا عن تخلفها الجزئي عن سداد بعض ديونها ، الأمر الذي أدى إلى هروب المودعين من شركة إدارة رأس المال الطويل الأجل والمخاوف من تقويض سلامة النظام المالي العالمي (ينظر على سبيل المثال دي جويد، 2001؛ مجموعة عمل الرئيس المعنية بالأسواق المالية، 1999).

لقد أكد الكثير من التعليقات السائدة على انهيار شركة إدارة رأس المال الطويل الأجل على أن الشركة قد تأسست من قبل اثنين من خبراء الاقتصاد الثلاثة الحائزين على جائزة نوبل والذين ابتكروا نموذج التسعير الأصلي للمشتقات المالية ، مما يشير إلى أن خبراء الاقتصاد يجب أن يمتنعوا عن الانخراط في الممارسات التي يصفونها . ومع ذلك ، فإن تحليل ماكنزي يظهر أن العلاقة بين التمويل ونظرية التمويل هي علاقة متطورة ومحددة : كان الاتجاه السائد ، على مدى الثلاثين عاماً الماضية، لـ "...دومة الابتكار المالي" هو زيادة حقيقة الافتراضات النموذجية لنظرية التمويل... لقد أثار مصير شركة إدارة رأس المال الطويل الأجل بعض الهراء المناهض للفكر. إن التمويل الرياضي جزء من العالم الحديث . ما تزال التقنيات التي تم تطويرها

من أبحاث بلاك وشولز وميرتون تعمل بشكل جيد تمامًا في ملايين المعاملات يوميًا ، وسوف يكون التخلي عنها حماقة لا يمكن تصورها . ومع ذلك ، يجب أن نتذكر أيضًا أن نظرية التمويل لا تصف حالة من حالات الطبيعة بل عالمًا من النشاط البشري والمعتقدات والمؤسسات . تظل الأسواق ، على الرغم من طابعها الشبيه بالأشياء ، ونطاقها العالمي ، وأحجامها الضخمة ، هياكل اجتماعية ، وحلقات التغذية الراجعة التي تشكلها معقد ومتشابك ولا تزال بعيدة عن الفهم الكامل. (2000: 1، 5) .

إن التمويل ، إذن ، لديه القدرة على التصرف على البنى الخطابية بسرعة وفعالية يجد الأكاديميون صعوبة في فهمها . ويمكن العثور على وصف مثير للاهتمام ومتطور للتفاعل بين الثقافات ، والاقتصاديات والفضاءات المالية في أنا تسينج (1999) التي استكشفت الأحداث المحيطة بـ بري-إكس . كانت هذه شركة تعدين ذهب كندية زعمت أنها عثرت على رواسب كبيرة من الذهب في منطقة "جديدة" في إندونيسيا . كان لهذا "الاكتشاف" سلسلة من التأثيرات الرئيسية : تدمير الغابات المحمية ؛ المطالبات والمطالبات المضادة حول من تعود إليه ملكية الأرض التي عثر عليها الاكتشاف ؛ العلاقات الفاسدة مع المسؤولين الحكوميين ؛ والارتفاع الشديد في قيمة أسهم الشركة (التي ارتفعت من 51 سنًا كندية في عام 1993 إلى 286.5 دولارًا كندية بحلول مايو 1996). وبحلول أوائل عام 1997، سقط جيولوجي الشركة بشكل غامض من طائرة هليكوبتر (ولم يتم العثور على جثته قط ، ولم يكن من الواضح ما إذا كان السقوط حادثًا أو انتحارًا أو جريمة قتل) وتبين أن اكتشاف الشركة للذهب كان وهميًا . يوضح تسينج كيف تسمح هذه القصة بكشف سلسلة من المشاريع المضمنة في خطابات التمويل العالمي (ينظر أيضًا دي جويد، 2001؛ تيكيل، 2000).

في حين أن العديد من المفاهيم المتعلقة بالتمويل أصبحت منفصلة عن العالم المادي (تتحرك الأموال على الفور كقطع من المعلومات) وعن الفضاء الجغرافي (التمويل أصبح عالميًا ، ويحدث التداول "على مدار الساعة")، يزعم تسينج أن هذه المفاهيم تقلل من قيمة تعقيد ما يجري . من ناحية أخرى ، فإن الانفصال الواضح بين المال كعلامة وعالم المال "الحقيقي" هو انعكاس لـ "جانب سحري" من التمويل ، مما يجعل الأشياء تبدو حقيقية . من ناحية أخرى ، تنقسم التمويلات بطبيعة أدائية وخطابية : إن الجانب السحري من التمويل يقاطع توقعاتنا بأن التمويلات قادرة على الانتشار في كل مكان ، وقد انتشرت بالفعل ، لأنها لا تستطيع الانتشار إلا بقدر ما يستطيع سحرها الخاص . وفي عروضها الدرامية ، تكشف التمويلات المتداولة عن نفسها كونها متمكنة ومحدودة بسبب خصوصيتها الثقافية .

ولا يزعم أساتذة التمويل المعاصرون الجاذبية العالمية فحسب ، بل ويزعمون أيضًا نطاقاً عالمياً للانتشار . فماذا نستنتج من هذه الادعاءات العالمية ، مع همساتها الألفية عن عالم أكثر شمولاً وهيمنة مما عرفناه على الإطلاق ؟ لا يبدو لي أن الادعاءات العالمية للتمويل هي أيضاً نوع من استحضار الأداء الدرامي ، سواء كانت أيديولوجية زائفة أو حقيقة واضحة . وفي هذه الأوقات من العولمة المتزايدة ، إن المشاريع الاقتصادية ، التي تولي اهتماماً خاصاً لمساحة وحجم المشاريع البشرية ، لا يمكنها أن تقتصر على استحضار المقاييس المختلفة – بل يتعين عليها أن تستحضر المقاييس نفسها . وبهذا المعنى ، فإن المشروع الذي يجعلنا نتخيل العولمة من أجل أن نرى كيف قد ينجح هو نوع من "مشاريع صنع المقاييس" ... فمن خلال السماح للعولمة بالظهور متجانسة ، فإننا نفتح الباب أمام إمكانية التنبؤ بها ومكانتها التطورية كونها أحدث مرحلة في السرديات الكبرى. (تسينج، 1999: 119)

إن ظهور التجانس مدعوماً بالطرق التي تعمل بها الاستثمارات الدولية ، الأمر الذي يحجب قدرة "المستثمرين" (غالباً ما يكونون مجرد مرادف للمضاربين قصيري الأجل) على التمييز بين الشركات ذات الإمكانيات الطويلة الأجل و"تلك التي لا تجيد سوى الظهور على المسرح" (1999: 127). وفي حين قد تبدو

التمويلات عالمية ، فإن الاستثمارات المعينة تجسد استراتيجيات على مقاييس العولمة (رأس المال المالي)؛ إن هذه المشاريع متعددة الأبعاد ، وهي : الدولة الوطنية (في حالة بريكس ، الفساد من جانب كل من المسؤولين التنفيذيين الكنديين والمسؤولين المحليين)؛ والمنطقة (إعادة تعريف الأراضي الحرجية ذات السكان الحاليين كونها الحدود ، بنفس الطريقة التي أصبح بها الغرب الأميركي حدوداً غير مأهولة بالسكان في القرن التاسع عشر). وهذه مشاريع متدرجة تصبح مرتبطة بشكل غير مباشر في لحظات معينة ، ويزداد وجودها المشترك قوة . ومع ذلك ، ينبغي أن ندرك أن كل من هذه المشاريع غير متوقعة ومحددة ، وليست حتمية وموجودة في كل مكان : إن الخصوصية الوطنية لجذب الاستثمارات تختفي في ظل الإثارة التي تصاحب الالتزامات بالعولمة في العالم المالي . وعندما نفكر في التمويل في حالة بريكس ، فإننا لا نجد أي شيء عالمي في هذا الشأن على الإطلاق ؛ بل كان الأمر يتعلق باستثمارات كندية وأميركية في إندونيسيا. ولكن من السهل استيعاب هذا المسار المحدد للاستثمار في العولمة المتخيلة إلى الحد الذي يتم فيه **تعريف العولمة على أنها عملية الانفتاح التي تخضع فيها الأماكن النائية للتمويل الأجنبي**. وفي كل مرة يجد فيها التمويل موقعاً جديداً للمشاركة ، نعتقد أن العالم أصبح أكثر عالمية . وفي هذا العمل من أعمال الاستحضار ، تصبح العولمة عملية العثور على مواقع جديدة. (1999: 142)

الخلاصة

ازدهرت الأبحاث حول ثقافات المال في اللحظة التي وصل فيها التمويل إلى التفوق في التكوين المادي والخطابي للرأسمالية الأنجلو أمريكية ، وتشير الأدبيات النامية من فرنسا وألمانيا إلى المكان الناشئ للتمويل في تلك البلدان أيضاً . وقد حدث ذلك أيضاً خلال فترة أصبح فيها الاقتصاد كموضوع للتحليل مشمولاً ضمن غالبية العلوم الاجتماعية .

ليس من الصعب العثور على تفسيرات لهذا : فقد تعامل الكثير من الاقتصاد الأرثوذكسي والماركسية مع الثقافة بكونها غير ذات صلة ؛ إن العقلانيات الاقتصادية لا تقترب من فهم كافٍ للحياة والممارسات الاقتصادية التي تشكلت وترسخت اجتماعياً وثقافياً ؛ ويسقط البحث العلمي الاجتماعي اليساري على أرض حجرية في عالم لا تزال فيه النظريات الاقتصادية تهيمن عليها الليبرالية ؛ "لقد أصبحت دراسة الاقتصاد منخفضة القيمة بمعنى أن القيم الأخلاقية قد طُرِدَت من الحساب" (ساير، 1999: 54)؛ وهكذا. والنتيجة ، مع ذلك ، هي أن شيئاً من الخل قد نشأ ، والذي يمكن تلخيصه بشكل لاذع في ادعاء ثريفت بأن "التحليل الثقافي" أصبح أكثر تعقيداً ولكنه مختلط بمستوى من التحليل "الاقتصادي" نادراً ما يرتفع فوق مستوى أي شخص يمكنه قراءة صحيفة" (1999: 35). ومع ذلك ، فإن المال ليس مجرد سلعة أخرى يجب تحليلها ، بل هو جوهر الرأسمالية المعاصرة . إن المال ، كما يجادل سوينجدو ، هو أحد أقوى العلامات في عالم يكاد يكون فيه السلع سلعية بالكامل... ولكن من المؤكد أنه ليس مجرد علامة واستعارة جاهزة للتحقيق الهدام .

إن المال يشتمل أيضاً ، وربما قبل كل شيء ، على القوة الجسدية المباشرة . إن المجاعة في السودان أو في مأوى المشردين في ساوث بانك بلندن ، أو محنة العاطلين عن العمل أو قمع القوة الاقتصادية والسياسية تُظهر قوى المال في أكثر قدراتها قمعاً وعنفاً وإخضاعاً أو ، حسب الحالة ، تمكيناً وتحريراً. (1996: 138) ينظر أيضاً ماكورترتي، (1999) وهذا يعني أن أكثر الجغرافيات الثقافية فعالية للمال تحتاج إلى التخلص من التمييزات غير المفيدة بين المجالات المنفصلة للاقتصاد والثقافة ، وتطوير نهج أكثر تعقيداً لدمج التفسيرات الثقافية والاقتصادية . أحد السبل الممكنة هو تطوير مشروع بحث مدرسة التنظيم للاقتصاديين . تشغل نظرية التنظيم الآن حاشية في التاريخ الحديث للجغرافيا ولكنها طورت في الأصل من قبل اقتصاديين ألتوسيريين

سابقاً (ولا سيما أجليتا، 1979؛ لبيب، 1983) كوسيلة لدمج التحليل الاقتصادي الكلي والحسابية للأشكال الاجتماعية الكلية والثقافية الكلية من أجل تفسير استقرار الرأسمالية في الأمد المتوسط في ضوء ميول النمط الشديدة نحو الأزمة وعدم الاستقرار. كان المثال النموذجي لتحليل مدرسة التنظيم هو الفترة التي أعقبت عام 1945 عندما اندمج الإنتاج الضخم، والاستهلاك الضخم، والأنظمة الاقتصادية ذات التوجه الوطني إلى حد كبير، وظهور التمويل الاستهلاكي الشامل، والهياكل الأسرية، والتيلورية، وتقسيم العمل على أساس الجنس وشبكة الأمان الاجتماعي (المحدودة) في شكل الطفرة الفورية - الكينزية الطويلة (أجليتا، 1979؛ جيسوب، 1995؛ تيكيل وبيك، 1992) إذن، في أكثر أشكالها تطوراً، كانت نظرية التنظيم حساسة دائماً للمجتمع والثقافة.

ومع تبني نظرية التنظيم وتطويرها من قبل علماء الاجتماع خارج المجموعة الأصلية، فقد كانت تميل إلى التركيز على الدولة، وإضفاء الطابع المكاني على الاقتصاد - وفي أشكال أكثر بدائية - والتي فعلت الكثير لتشويه سمعة النهج - نمط النمو "ما بعد الفوري" المفترض. إن إعادة إشراك التحليل الحساس ثقافياً مع نظرية التنظيم من شأنه أن يبيّن على الحوار الذي انخرط فيه ميشيل أجليتا مع علماء الأنثروبولوجيا منذ أوائل الثمانينيات (أجليتا وأورليان، 1982؛ 1998؛ ينظر جراهل، 2000، لمراجعة باللغة الإنجليزية). إن رواية أجليتا مميزة ليس فقط لأنها متعلمة اقتصادياً ومقاومة للمغالطات الليبرالية، بل وأيضاً لأنها تدمج نظرياتها في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والعكس صحيح: "بعيداً عن كونها ملحفاً للاقتصاد الحقيقي، فإن التمويل هو الجهاز العصبي للاقتصاد ككل" (1988: 113؛ مقتبس من جراهل، 2000). وفي إدراك لهذا، بدأ بعض المهندسين المعماريين الأصليين لنظرية التنظيم في استكشاف قدرة نموذج اقتصادي اجتماعي جديد على الاندماج والتماكك: نموذج النمط المالي للرأسمالية (على سبيل المثال، أجليتا، 1998؛ بوير، 2000؛ 2000ب؛ ينظر أيضاً فرويد وآخرون، 2000). وهذا يستلزم إخضاع التغيرات الاقتصادية والثقافية على المستوى الجزئي والمتوسط والكلي للتحقيق النقدي. فهل يمكننا، على سبيل المثال، الحديث عن نمط مالي للنمو؟ وهل هذا النمط مستدام اقتصادياً و/أو سياسياً؟ وكيف تعمل المعايير الثقافية المتسلطة على استقرار التمويل وتحويله؟

ولكن هل من الممكن أن تعمل المعايير الثقافية على تثبيت وتحويل التمويل؟ إن مثل هذه المغامرة ليست خالية من المشاكل. ففي حين أن نظرية التنظيم كثيراً ما أسوء تفسيرها كونها حتمية اقتصادية فجّة ونظرية فورية بكل بساطة، فمن الصحيح أن أغلب أنصار التنظيم كانوا ضمناً يلتزمون بالاعتقاد بأن العمليات الاقتصادية لا بد وأن تخضع في نهاية المطاف للعمليات الأخرى (جيبسون-جراهام، 1996). وعلاوة على ذلك، فإن التحليلات القائمة على تحديد التماسك على مدى سنوات وعقود من الزمان تنطوي على خطر فرض شكل فج حيث لا يوجد شكل، والتأكيد على الاختلاف بدلاً من الاستمرارية (ثريفت، 1989).

ومع ذلك، فإن مجرد كون مغامرة محفوفة بالمخاطر وربما تكون إشكالية لا يعني أنه لا ينبغي محاولة تنفيذها. وفي حين أن الحسابات التنظيمية القائمة في نهاية المطاف للمالية جزئية، كما هي الحال مع حساباتهم السابقة للفورية فإنها تقدم تذكيراً مفيداً بأن الاقتصاد، والمجتمع، والثقافة متشابكة. على سبيل المثال، قد يلاحظ النهج التنظيمي الميل الواسع النطاق والمتنامي في الدول الرأسمالية الغربية إلى منطق التمويل للتسلل إلى الحياة الاجتماعية وإخضاعها للاستجاب النقدي فيما يتعلق بالاستدامة الاقتصادية للعمليات ولكن لكي يكتسب هذا النهج القوة، فإنه يحتاج أيضاً إلى استكشاف الخصوصية الثقافية للعمليات (فشكل المالية يختلف في السياقات الجغرافية المختلفة، وهناك درجات متفاوتة من المقاومة لسيادة التمويل)؛ والطرق التي تتخلل إطار القواعد على مستوى الاقتصاد الجزئي؛ والطرق التي تبني السرديات وتضفي على مكانة

التمويل صفة طبيعية . لذلك ، لا ينبغي أن تكون هذه مجرد نظرية تنظيمية تزور القرن الحادي والعشرين من خلال عدسة الفوردية ، بل نظرية تحاول تحقيق تكامل متماسك بين التحليل الثقافي والاقتصادي ، بالاستعانة ببولتانسكي وتشياييلو (1999) اللذين يزعم تفسيرهما للتغيير الثقافي والاقتصادي أن الطبيعة الإبداعية والشومبيتريّة للرأسمالية تنطوي على القدرة على التغذية من منتقديها : **"العامل الرئيسي في خلق وتحويل روح الرأسمالية هو نقدها"** (1999: 555؛ ينظر أيضاً جيلهوت، 2000؛ وتيلي، 1999).